بعد استقطاع 75 ٪ من مستحقات مؤسسة المياه

مواجهة جديدة بين صخر الوجيه وأبناء حضرموت

المكلا / خاص

طالبت المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي مناطق ساحل حضرموت وزير المياه والبيئة عبده رزاز صالح ، ومحافظ حضرموت خالد سعيد الديني بالتدخل السريع والعاجل لدى وزير المالية صخر الوجيه لإقناعه باعتماد العرض المقدم من قبل المختصين في وزارة المالية بصرف ٥٠٪ على الأقل من إجمالي استحقاقات المؤسسة ، وتحويل الـ ٥٠٪ الأخرى لمؤسسة الكهرباء .

ودعت المؤسسة في رسالة بعثت بها لوزير المياه والبيئة ومحافظ حضرموت إلى تحمل الوزارة والمحافظة المسئولية تجاه المؤسسة التي تعد من المؤسسات النموذجية خلال الأزمة التي شهدتها البلاد منذ عامين وحافظت على استقرار تموينات المياه في عاصمة المحافظة والمديريات الأخرى.

وأكدت رسالة مؤسسة المياه أن المؤسسة تخلي مسئوليتها عن اية نتائج سلبية وفقدان السيطرة على العاملين في المؤسسة وبالتالي تعريض عاصمة المحافظة والمدن الساحلية الأخرى إلى انقطاعات تموينات المياه وخدمات الصرف الصحي.

وأوضحت رسالة المؤسسة أن وزير المالية يتعمد باستمرار تحويل مايصل إلى (٧٥٪) من استحقاقات

لجنة المتابعة : نحضر لاعتصام شامل في حال فشلت المساعي

مؤسسة المياه إلى مؤسسة الكهرباء على الرغم من أن المؤسسة ليس لديها مديونيات لمؤسسة الكهرباء ، مشيرة إلى أن ما يبعث على الاستغراب إصرار وزير المالية على معاقبة مؤسسة المياه بصرف ٢٥٪ فقط من مستحقاتها التي وصلت لوزارة المالية من مديونية مبيعات المياه للدوائر الحكومية والعسكرية بمبلغ وقدره أربعمائة وثلاثة وعشرين مليون وثلاثمائة وتسعة وسبعين الف ريال لعام ٢٠١٢م ، الأمر الذي يضع الكثير من علامات الاستفهام حول تصرفات الوزير الوجيه ضد مؤسسة المياه بشكل خاص وحضرموت بشكل عام.

وفي هذا الإطار أكدت لجنة المتابعة التي تم تشكيلها لمتابعة ملف هذه القضية مع المحافظة والوزارة بأن قيادة وكوادر وعمال المؤسسة سينفذون اعتصاماً في حال فشل المساعي لاستعادة حقوق المؤسسة وحقوق العاملين والمهندسين ، وتسديد أية مستحقات للمؤسسة لأية جهات أخرى ، وطالبوا وزير المياه والبيئة ومحافظ حضرموت باتخاذ مواقف جدية في مواجهة تصرفات وزير المالية ضد المؤسسة وحضرموت.

تجدر الإشارة إلى أن مستحقات والتزامات تصل إلى (٣٦٩,٠٠٠,٠٠٠) ثلاث مائة وتسعة وستين مليون ريال حتى نهاية ديسمبر الماضي ٢٠١٢م.

وكان الوزير صخر الوجيه قد ماطل في دفع مستحقات المؤسسة العامة للكهرباء بساحل حضرموت الصيف الماضي لشركات الكهرباء العاملة بنظام شراء الطاقة ، الأمر الذي أدخل المحافظة في ظلام دامس لأسابيع ، قبل أن تندلع ثورة غضب شعبية ، ويصدر المجلس المحلي بالمحافظة بياناً شديد اللهجة إلى المسئولين في صنعاء حتى تم إرسال التعزيزات المالية في أسرع وقت بتوجيهات رئاسية لتسديد مستحقات الشركات العاملة بنظام الطاقة المشتراة.

باسندوة يعفي أولاد الاحمر من فواتير الكهرباء والمياه والهاتف

منح محمد سالم باسندوة -رئيس حكومة الوفاق- اولاد الاحمر اعفاء من تسديد رسوم فواتير الكهرباء والمياه والهاتف والتى تقدر بعشرات الملايين في ابشع صورة لإهدار المال العام وتسخيره لصالح فئة بعينها وحرمان الشعب اليمني الذي يتضور جوعاً من ابسط الخدمات او استغلال هذه المبالغ لصالح ملايين الاطفال الذين يواجهون سوء تغذية..

واستنكر مواطنون من اهالي منطقة الحصبة قرار رئيس الحكومة عدم أعفاء ساكني منطقة الحصبة من كافة الفواتير الخدمية خلال الازمة أسوة بأولاد الاحمر بل لقد فرض عليهم تسديد رسوم الخدمات رغم انهم كانوا خارج منازلهم وكانت مناطق مختلفة في العاصمة تعاني من انقطاع متواصل للكهرباء والمياه بسبب اعمال التمرد والتخريب التى قامت بها عصابة اولاد الاحمر خلال العامين ٢٠١١ - ٢٠١٢م.

واكد المواطنون ان المستفيد الوحيد من تلك المكرمة الحكومية هم اولاد الاحمر وغيرهم من المتنفذين الذين باتوا يمتلكون معظم المنازل بمنطقة الحصبة وصوفان ولم يسددوا تكلفة خدمات الكهرباء والمياه والهاتف والتى بلغت عشرات الملائين حيث سبق وان كشفت وسائل اعلامية ان فاتورة الكهرباء الخاصة بمنزل واحد لحميد الاحمر تبلغ خمسة ملايين ولم يقم بتسديدها.

وفي ذات السياق تساءل عدد من المراقبين عن حصر اعفاء الحكومة لفواتير الكهرباء والمياه والهاتف للنافذين في منطقة الحصبة وصوفان فقط بينما هناك الكثير من المتضررين في احياء الزراعة والدائري والقاع وهائل وكذلك في الاحياء المجاورة لساحة جامعة صنعاء، وترفض الحكومة الالتفات لمعاناتهم منذ عامين ولا تزال مستمرة .

12 مليون علاج وزير (ثورجي)

وجه محمد سالم باسندوة -رئيس حكومة الوفاق- وزير المالية صخر الوجيه صرف تكاليف علاج وزير الإدارة المحلية علي اليزيدي بمبلغ «٤٠,٠٠٠» يورو بما يعادل ١٢ مليون ريال.. وجاء ذلك في وثيقة رسمية ممهورة بتوقيع باسندوة بتاريخ ٢٩ يناير الماضي، عطفاً على مذكرة وزير الإدارة المحلية المرفوعة لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦ يناير من نفس الشهر.

وبدوره وجه وزير المالية صخر الوجيه وكيل قطاع التنظيم في وزارة المالية بتنفيذ توجيه رئيس مجلس الوزراء.

وكان رئيس الجمهورية المشير عبد ربه منصور هادي وجه في خطاب له بمناسبة العيد الـ٤٩ لثورة ١٤ أكتوبر المجيدة - وجه - حكومة الوفاق الوطني إتباع سياسة الحكم الرشيد والتزام النزاهة والشفافية وترشيد الإنفاق والحد من الاستهلاك الترفي ، غير أن إحصائية استقصائية كشفت إنفاق حكومة الوفاق الوطني مليارين وأربعمائة وسبعةٍ وثمانين مليوناً وسبعمائة وخمسين ألف ريال على عدد «١٥٥» سفرية ومشاركة خارجية لوزرائها خلال العام الماضي ٢٠١٢م.

الجنرال ووزير العدل «الاصلاحي» يستبيحان القضاء

لم تقف تدخلات المتمرد علي محسن قائد الفرقة المنحلة عند توجيهاته لوزير الادارة المحلية بتعيينات مديري مديريات فقط بل طالت تلك التدخلات السلطة «القضائية» التي يفترض أنها تتمتع في أدائها لمهامها باستقلالية تامة عن السلطة التنفيذية عدا عن مراكز النفوذ «عسكرية» كانت أو «قبلية» .

وتكشف الوثيقة -التي حصلت عليها «الميثاق»- حالة الإذعان التي يتعامل بها وزراء اللقاء المشترك مع توجيهات اللواء «المتمرد»، على كونها املاءات وتوجيهات لازمة التنفيذ ما يكشف عن حالة من التماهي والاستغلال للوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية والانتهاك للوظيفة العامة بين تلك القيادات التنفيذية ومراكز القوى العسكرية والقبلية وتنفيذ تلك القيادات لأجندة حزبية داخل وزاراتها على حساب المعايير الوظيفية والمصالح الوطنية العليا،وفي انتهاك صارخ للقوانين ومبادئ الحكم الرشيد وتعهدات حكومة باسندوة للمجتمع الدولي والمانحين .

الوثيقة التي ننشرها والمؤرخة بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢م موجهة من اللواء «المتمرد» علي محسن الأحمر_ قائد الفرقة الأولى «المنحلة» للقاضي مرشد علي العرشاني «وزير العدل» بخصوص ترشيح القاضي طه عبدالوهاب عبدالله الهيجة للعمل عضوا في هيئة «التفتيش القضائي». وبدوره تعامل وزير العدل (الإصلاحي) مع مذكرة اللواء الأحمر وكأنها مذكرة رسمية صادرة عن جهة تنفيذية أو قضائية عليا.. وشهد الجهاز القضائي مؤخرا حركة احتجاجات لتحسين أوضاع القضاة واستقلال القضاء استقلالا تاما، ومنع التدخلات السياسية والتعيينات على أساس «حزبي» في قرارات النقل والتعيين وذلك بعد سيطرة عناصر محسوبة على «الاصلاح» على معظم تلك القرارات مقابل إقصاء العشرات من الكوادر القضائية المشهود لها.

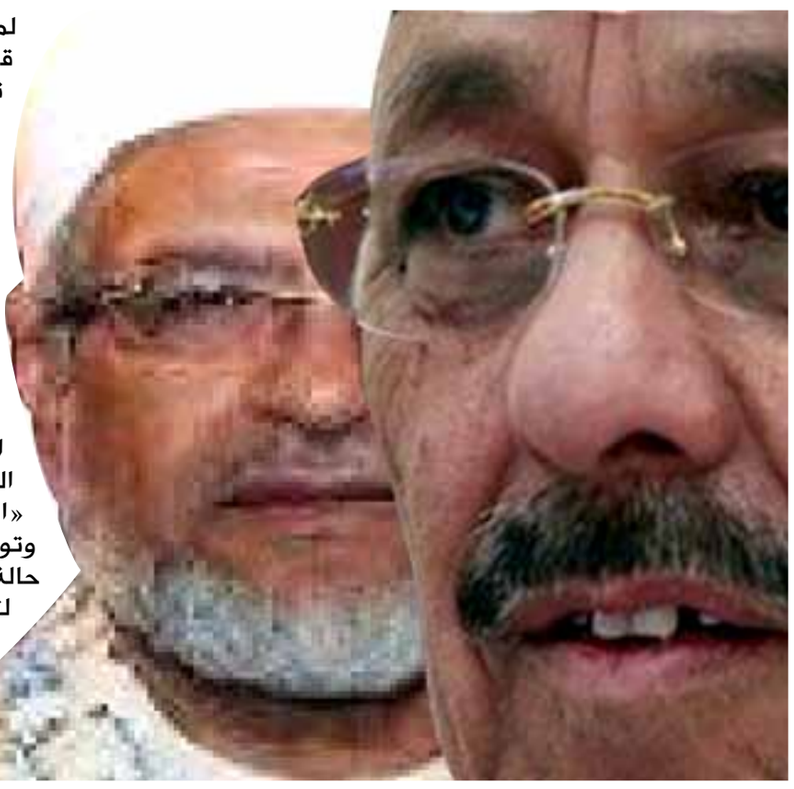

الكهرباء تقتلع أشجار فج عطان «وبيئتنا» تستنكر

استنكرت منظمة بيئتنا إقدام وزارة الكهرباء على اقتلاع أكثر من ٤٠ شجرة تتفاوت أعمارها بين ٢٠-٤٠ سنة في منطقة فج عطان بأمانة العاصمة لإنشاء محطة تحويل كهربائية..

وطالبت المنظمة الهيئة العامة للبيئة القيام بدورها عبر التدخل السريع لمنع هذه الجريمة واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لوقف عملية اقتلاع الأشجار في المنطقة، والعمل على إلزام وزارة الكهرباء بالبحث عن موقع بديل لإنشاء المحطة.

وحملت المنظمة الهيئة مسئولية حماية الحزام الأخضر الذي يحافظ على البيئة الطبيعية ويحمي أمانة العاصمة من الجفاف وانجراف التربة وانبعاث الغازات وتقليل الغبار.. ويساهم في تنقية الهواء من ثاني أكسيد الكربون، وفي تلطيف درجات الحرارة.

وتناشد منظمة بيئتنا الجهات الحكومية المختصة والناشطين الحقوقيين ومنظمات حماية البيئة والمجتمع المدني للتنديد بهذه الجريمة التي ترتكبها وزارة الكهرباء في حق بيئة أمانة العاصمة وتؤثر سلباً على تنفس ومتنفس الأجيال.

باسندوة والوجيه يحرمان أوائل الجامعات من حقهم في التوظيف

أكد أوائل الجامعات إنهم لن يألوا جهداً في وقفاتهم الاحتجاجية حتى يحصلوا على حقوقهم التي أهدرتها حكومة الوفاق.

وكان عدد من أوائل خريجي الجامعات الحكومية للعام (٢٠١٠- ٢٠١١م) نفذوا الأسبوع الماضي وقفة احتجاجية أمام منزل رئيس الجمهورية المشير عبد ربه منصور هادي، بشارع الستين بالعاصمة صنعاء احتجاجا على عدم اعتماد وزارة المالية لدرجاتهم الوظيفية ضمن موازنة العام ٢٠١٣م.

وناشد المحتجون رئيس الجمهورية بإصدار توجيهاته إلى وزير المالية صخر الوجيه باعتماد ورصد درجاتهم الوظيفية ضمن موازنة ٢٠١٣م أسوة بمن سبقهم من الدفع السابقة.

ورفعوا شعارات تؤكد أحقية مطالبهم التي وصفوها بالمشروعة منها:»من حقنا كأوائل جامعات أن تعتمد درجاتنا دون عراقيل»، و»في العالم يبحثون عن الأوائل.. فماهو مصيرنا كأوائل جامعات».

وقال أوائل خريجي الجامعات الحكومية: إن وقفتهم الاحتجاجية تأتي بعد رفض وزارة المالية رصد درجاتهم ضمن موازنة العام الحالي، علماً بأن لديهم فتوى من وزارة الخدمة المدنية معززة بتوجيه من رئيس مجلس الوزراء.

وأوضحوا أن مطالبهم لن تتحقق إلا من خلال توجيهات رئيس الجمهورية الصريحة إلى وزارة المالية باعتماد درجاتهم أسوة بمن سبقهم من زملائهم من الدفع السابقة.

وتواجه حكومة باسندوة انتقادات واسعة على خلفية تجنيدها ٢٠ ألف وفقاً لمعايير سياسية بحتة خلافاً لشروط الالتحاق بالخدمة العسكرية.